



ورقة عمل حول

"الإطار الرقابي لقياس ومراقبة

الانكشافات الكبيرة"

إعداد

بنك الكويت المركزي

الأمانة العامة

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إدارة المال والنقد قطاع الشؤون الاقتصادية

سبتمبر 2018م

المحتويات

- أولاً: المقدمة 3
- ثانياً: الهيكل العام للإطار الرقابي على الانكشافات الكبيرة 4
- أ. نطاق ومستوى التطبيق 4
- ب. نطاق الأطراف المقابلة والاستثناءات 4
- ج. تعريف الانكشافات الكبيرة والتقارير الرقابية المطلوبة 5
- د. الحد الأدنى من المتطلبات (الحد الأقصى للانكشافات الكبيرة) 5
- هـ. تعريف الأطراف ذات العلاقة المترابطة 6
- ثالثاً: قيمة الانكشافات 8
- أ. مبادئ قياس عامة 9
- ب. تعريف قيمة الانكشاف 9
- ج. تقنيات مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة 10
- د. تقنيات مخففات مخاطر الائتمان المعترف بها لتخفيض قيمة الانكشاف الأصلي 11
- هـ. الاعتراف بانكشافات مقدمي مخففات مخاطر الائتمان 12
- و. احتساب قيمة الانكشاف في مراكز محفظة المتاجرة 12
- ز. التقاص بين المراكز الفائزة (LONG) والمكشوفة (PUT) في محفظة المتاجرة 14

15..... رابعاً: معالجة أنواع محددة من الانكشافات

15 أ. الانكشافات على الجهات السيادية (الحكومات) والكيانات المترابطة بها.

16..... ب. الانكشافات ما بين البنوك

16..... ج. السندات المغطاة (COVERED BONDS)

د. أنشطة الاستثمار الجماعي (COLLECTIVE INVESTMENT UNDERTAKINGS)، أدوات التوريق، وهياكل

18..... أخرى

21..... خامساً: قواعد الانكشافات الكبيرة تجاه البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)

22..... سادساً: تاريخ التطبيق والفترة الانتقالية

الإطار الرقابي لقياس ومراقبة الانكشافات الكبيرة¹

أولاً: المقدمة

(1) كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة عن ضعف البنوك في قياس وتجميع ومتابعة انكشافاتهم تجاه الطرف المقابل الواحد أو مجموعة مترابطة من هذه الأطراف، وأثبتت التجربة أن هناك بعض حالات فشل لدى البنوك نتيجة تركيز انكشافاتهم تجاه طرف مقابل واحد. لذلك، تهدف هذه التعليمات للحد من الخسارة التي يمكن أن يواجهها البنك في حال التعثر المفاجئ لأحد الأطراف المقابلة وبحيث لا تشكل هذه الخسارة تهديداً لملاءة البنك المالية .

(2) كما أظهرت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة أن الخسائر الجوهرية لأحد المؤسسات المالية ذات التأثير النظامي يمكن أن تهدد الملاءة المالية لمؤسسات مالية مشابهة، الأمر الذي يزيد من احتمالية وقوع عواقب على الاستقرار المالي العالمي.

(3) إن الإطار الرقابي على الانكشافات الكبيرة محل هذه التعليمات يكمل معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لرأس المال على أساس المخاطر حيث أن الإطار الرقابي للتعرضات الكبيرة يغطي الخسارة الكبيرة الناتجة عن التعثر المفاجئ للطرف المقابل الواحد، وليضع إطاراً يضمن استمرار عمل البنوك في حال تعثر أحد الأطراف المقابلة أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة بشكل مفاجئ. وبالتالي تساهم في استقرار النظام المصرفي والمالي. علاوة على أن المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (Basel Core Principles for Effective Banking Supervision) قد أشارت في المبدأ التاسع عشر إلى ضرورة أن تتأكد السلطة الرقابية من وجود سياسات وإجراءات ملائمة لدى المصارف لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز والابلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.

(4) ويعد الإطار الرقابي للانكشافات الكبيرة أداة تساهم في تعزيز الرقابة فيما يتعلق بالانكشافات الكبيرة على نظام الظل المصرفي. حيث تم وضع معالجات للانكشافات تجاه صناديق الأموال، هياكل التوريق، وصناديق الاستثمار الجماعي. حيث يتضمن هذا الإطار متطلبات على البنوك لتطبيق أسلوب المعالجة من خلال النظرة المفصلة (look-through approach) عندما يكون ذلك مناسباً، وأن تعمل على تقييم المخاطر الإضافية المحتملة التي لا ترتبط بالهيكل الأساسي للأصول. وعندما

¹ تعتبر هذه الورقة استرشادية للجهات الرقابية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يمكن للجهات الرقابية اتباع معايير أكثر تحوطاً وتحفظاً.

يتم تحديد هذه المخاطر فإنه يتم تمييز حجم الانكشافات الحقيقي الذي يجب أن يخضع للحدود القصوى.

(5) إن مخاطر الانكشافات الكبيرة تجاه الطرف المقابل الواحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة ليست النوع الوحيد من مخاطر التركيز التي تؤثر على سلامة البنوك، حيث أن هناك أنواع أخرى للتركيزات كالتركيزات القطاعية أو الجغرافية، والتركز في مصادر الأموال التي يتم الاعتماد عليها، والتركز في صافي مركز قصير الأجل في الأوراق المالية. ومن الجدير بالذكر أن الإطار الرقابي للانكشافات الكبيرة يقتصر فقط على الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة تعثر طرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة، ولا يأخذ في الاعتبار الأنواع الأخرى من مخاطر التركيزات.

(6) لم يتم التعرض في هذا الإطار الرقابي إلى الانكشافات المتبادلة (intragroup exposures) ضمن المجموعة الواحدة.

ثانياً: الهيكل العام للإطار الرقابي على الانكشافات الكبيرة (Overall design of a prudential framework for large exposures)

أ. نطاق ومستوى التطبيق (Scope and level of application)

- (7) يتم تطبيق هذا الإطار بنفس المستوى المطلوب لتطبيق متطلبات معيار كفاية رأس المال.
- (8) إن الإطار الرقابي للانكشافات الكبيرة قابل للتطبيق على جميع البنوك، وكسائر المعايير التي تم إصدارها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية فإن السلطات الرقابية في الدول الأعضاء لديها الخيار لوضع معايير أكثر تحفظاً.
- (9) يجب على البنوك احتساب جميع الانكشافات على أطراف ثالثة على مستوى المجموعة (consolidated level) ومقارنة إجمالي هذه الانكشافات مع قاعدة رأس المال المؤهل لهذه المجموعة.

ب. نطاق الأطراف المقابلة والاستثناءات (Scope of counterparties and exemptions)

- (10) يتعين على البنوك الأخذ بالاعتبار حجم الانكشاف تجاه أي طرف مقابل، فيما عدا الحكومات (كما هي معرفة في الفقرة رقم 59) حيث تم استثناءها من هذا الإطار الرقابي كطرف مقابل. ويحدد البنود

(رابعاً) من هذه التعليمات كافة أنواع الأطراف المقابلة المستثناة من حدود الانكشافات الكبيرة أو التي يتم معالجتها بطريقة أخرى.

ج. تعريف الانكشافات الكبيرة والتقارير الرقابية المطلوبة (Definition of a large exposure and regulatory reporting)

11) يصنّف الانكشاف ضمن الانكشافات الكبيرة في حال كان إجمالي قيم انكشافات البنك تجاه طرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة (كما هو معرّف في البند ثانياً/ه أدناه) يساوي أو يزيد على ما نسبته 10% من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك والتي تتمثل في قيمة الشريحة الأولى من رأس المال وفقاً لمعيار كفاية رأس المال، ويتم قياس حجم الانكشاف ونسبته وفقاً لما هو محدد في البندين (ثالثاً ورابعاً) من هذه التعليمات.

12) يتعين على البنوك تزويد الجهة الرقابية بتقارير توضح ما يلي:

1. كافة الانكشافات التي يتم قياسها وفقاً لما هو محدد في البندين ثالثاً ورابعاً وتساوي أو تزيد على ما نسبته 10% من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك (بعد تطبيق مخفضات الائتمان).
2. كافة الانكشافات الأخرى التي يتم قياسها وفقاً لما هو محدد في البندين ثالثاً ورابعاً وتساوي أو تزيد على ما نسبته 10% من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك قبل تطبيق مخفضات الائتمان .
3. كافة الانكشافات المستثناة من الحدود القصوى والتي تساوي أو تزيد على ما نسبته 10% من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.
4. أكبر 20 انكشاف للبنك تجاه الأطراف المقابلة والتي يتم قياسها وفقاً لما هو محدد في البندين ثالثاً ورابعاً والمشمولة ضمن نطاق التطبيق وبغض النظر عن نسبة الانكشاف من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.

د. الحد الأدنى من المتطلبات (الحد الأقصى للانكشافات الكبيرة) - the (Minimum requirement - the large exposure limit)

13) يجب ألا يزيد إجمالي انكشافات البنك تجاه طرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة على نسبة 25% من قاعدة رأس المال المؤهل في جميع الأوقات، هذا وقد تم تحديد نسبة

15% لانكشافات البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (Domestic systemically important bank) (D-SIB)) تجاه بنوك محلية ذات تأثير نظامي أخرى وذلك كما هو موضح في البند (خامساً).

14) يجب أن يتم احتساب الانكشافات وفقاً لما هو محدد في البندين (ثالثاً ورابعاً). وتكون قاعدة رأس المال المؤهلة هي قيمة الشريحة الأولى لرأس المال وفقاً لمعيار كفاية رأس المال.

15) عند تجاوز الحد الأقصى المحدد للانكشافات الكبيرة، فيتعين على البنك إبلاغ الجهة الرقابية فوراً، وتصويب الوضع بسرعة.

هـ. تعريف الأطراف المترابطة بالعميل (Definition of connected counterparties)

16) قد يتعرض البنك في بعض الحالات إلى انكشافات تجاه مجموعة من الأطراف المقابلة ذات علاقة محددة مع بعضها البعض أو تابعة لبعضها البعض، بحيث إذا تعرض أحدها للإخفاق فإن هناك احتمال كبير أن تتعرض جميعها للإخفاق. وعليه فقد تم الإشارة إلى هذا النوع من المجموعات في هذا الإطار الأطراف المترابطة بالعميل²، ويجب أن يتم التعامل معها كطرف مقابل واحد، أي في هذه الحالة فإن مجموع قيم الانكشافات تجاه مجموعة الأطراف المترابطة بالعميل يخضع لنفس حد الانكشافات الكبيرة للطرف المقابل الواحد، ويجب أن تخضع لمتطلبات التقارير الرقابية المذكورة أعلاه كطرف مقابل واحد.

17) ينطبق مفهوم مجموعة الأطراف المترابطة بالعميل على شخصين أو أكثر سواء طبيعيين أو اعتباريين في حال تحقق أي من المعايير التالية:

- علاقة سيطرة: سيطرة أي من الأطراف المقابلة بشكل مباشر أو غير مباشر على الآخر/الأخرين.

- التبعية الاقتصادية: في حال تعرض أي من الأطراف المقابلة لمشاكل مالية كصعوبات في التمويل أو السداد، فإنه من المحتمل أن يتعرض بقية الأطراف المقابلة ضمن المجموعة إلى صعوبات في التمويل أو السداد.

² الأطراف ذات الصلة تشمل الشركات التابعة والفروع التابعة للبنك، والمساهمين الرئيسيين، والمدراء، والإدارة العليا، ومصالحهم المباشرة وذات الصلة، بالإضافة إلى أي طرف يمارس البنك السيطرة أو يسيطر عليه.

18) بهدف تقييم مدى انطباق علاقة السيطرة بين الأطراف المقابلة فإنه يجب وبشكل تلقائي اعتبار تحقق علاقة السيطرة بين اثنين من الأطراف المقابلة في حال امتك أحدهما ما نسبته (50%) من حقوق التصويت لدى الطرف المقابل الآخر. بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب على البنوك أن تقيّم مدى انطباق مفهوم الأطراف المترابطة بالعميل على أساس علاقة السيطرة اعتماداً على المعايير التالية:

- اتفاقيات التصويت (مثل السيطرة على الأغلبية المؤثرة في حقوق التصويت عملاً باتفاقية مع بعض مالكي الأسهم).
- التأثير الجوهرى على تعيين أو إقالة أحد أعضاء الجهاز التنفيذي أو الجهاز الإدارى أو الجهاز الإشرافى لدى جهة معينة.
- التأثير الجوهرى على قرارات الإدارة العليا لدى جهة معينة، مثال على ذلك قدرة أحد الأطراف على السيطرة على إدارة وسياسات طرف مقابل آخر عملاً بعقد بين الطرفين أو بدون ذلك (مثل حق الموافقة على قرارات رئيسية).

19) على البنوك أن تُقيّم العلاقة بين الأطراف المقابلة اعتماداً على ما ذكر أعلاه بهدف تحديد الأطراف التي ينطبق عليها مفهوم الأطراف المترابطة بالعميل.

20) ويتعين على البنوك الاستناد على المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة وذلك لمزيد من الإيضاح لدى تحديد مفهوم السيطرة.

21) إذا توصل البنك إلى وجود علاقة سيطرة من خلال تطبيق المعايير المحاسبية ، فإنه من الممكن للبنك القيام بالتوضيح للجهة الرقابية عن أي حالات استثنائية، مثل وجود ظروف محددة أو متطلبات حوكمة حيث أنه ليس بالضرورة أن ينتج عن مثل هذه السيطرة أطراف مترابطة بالعميل.

22) لدى تطبيق مفهوم الأطراف المترابطة بالعميل اعتماداً على التبعية الاقتصادية، فإنه على البنوك الأخذ بعين الاعتبار - كحد أدنى - المعايير النوعية التالية:

- عندما تكون ما نسبته 50 % أو أكثر من إجمالي الإيرادات أو إجمالي المصاريف - بشكل سنوي - لأحد الأطراف المقابلة مستمدة من تعاملات مع طرف مقابل آخر (مثل مالك عقار سكني/تجاري وأحد المستأجرين فيه يدفع جزء كبير من أجرة هذا العقار).

- عندما يكفل الطرف المقابل انكشافات طرف مقابل آخر بشكل كلي أو جزئي أو يكون ملتزماً بها بوسائل أخرى، وبحيث أن حجم الانكشاف كبير يُعَرِّض الطرف المقابل للكفيل للتعثّر في حال تم مطالبته بدفعها.
- عندما يتم بيع جزء كبير من منتجات طرف مقابل أول لطرف مقابل آخر ولا يمكن الطرف المقابل الأول أن يستبدل الطرف المقابل الآخر بعملاء آخرين.
- عندما يكون المصدر المتوقع لسداد أحد القروض الحاصل عليها أحد الأطراف المقابلة هو نفس مصدر السداد لقرض حاصل عليه طرف مقابل آخر وليس لديه مصادر دخل أخرى لتسديد هذا القرض.
- عندما يكون من المحتمل في حال تعرض طرف مقابل لمشاكل مالية أن تتعرض الأطراف المقابلة الأخرى لصعوبات في سداد التزاماتها كاملة وفي الوقت المحدد.
- عندما يكون تعثر أو عدم ملاءة أحد الأطراف المقابلة مرتبط بتعثر أو عدم ملاءة أحد أو عدد من الأطراف المقابلة الأخرى.
- عندما يعتمد اثنين أو أكثر من الأطراف المقابلة على نفس مصدر التمويل وفي حال تعثر هذا المصدر فإنه من الصعوبة إيجاد مصدر بديل، وبالتالي فإنه من المحتمل انتقال مشكلة التمويل من طرف مقابل واحد إلى طرف مقابل آخر بسبب الاعتماد على نفس مصدر التمويل الرئيسي.

(23) هذا وقد يكون هناك بعض الحالات التي لا يمكن بشكل تلقائي تطبيق مفهوم التبعية الاقتصادية وفقاً للمعايير المذكورة، وفي حال قام البنك بالتوضيح للجهة الرقابية بأن الطرف المقابل المرتبط اقتصادياً بطرف مقابل آخر قادر على التغلب على أي مشاكل مالية أو حتى تعثر الطرف المقابل الآخر من خلال إيجاد شريك عمل بديل أو مصدر تمويل بديل خلال فترة زمنية مناسبة، فإن البنك لا يحتاج أن يضع هؤلاء الأطراف المقابلة ضمن الأطراف المترابطة بالعميل.

(24) يجب على البنوك أن تقوم بتقييم مدى انطباق مفهوم الأطراف ذات العلاقة وفقاً للترابط الاقتصادي في حال كان مجموع قيم الانكشافات للطرف المقابل الواحد يتجاوز نسبة 5% من قاعدة رأس المال المؤهل للبنك.

ثالثاً: قيمة الانكشافات (Values of exposures)

(25) هذا الجزء يشير إلى قيمة الانكشافات للأطراف المقابلة، متضمناً الأطراف ذات العلاقة المترابطة والتي يجب معاملتها كطرف مقابل واحد وفقاً لما تم توضيحه في البند (ثانياً/هـ) أعلاه.

أ. مبادئ قياس عامة (General measurement principles)

(26) إن قيمة الانكشافات التي يجب على البنك أخذها بعين الاعتبار لمعرفة الانكشافات الكبيرة للطرف المقابل الواحد هي جميع الانكشافات المعروفة وفقاً لتعليمات معيار كفاية رأس المال، ويجب الأخذ بعين الاعتبار البنود داخل وخارج الميزانية والمتضمنة كل من المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة والأدوات التي تتضمن مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة وفقاً لتعليمات معيار كفاية رأس المال.

(27) يجب ألا يتم إضافة انكشافات الطرف المقابل التي سبق استقطاعها من رأس المال إلى الانكشافات الأخرى لنفس الطرف المقابل بغرض تطبيق حدود الانكشافات الكبيرة³.

ب. تعريف قيمة الانكشاف (Definition of exposure value)

البنود داخل الميزانية بخلاف المشتقات في المحفظة المصرفية (Banking book on-balance sheet non-derivative assets)

(28) إن قيمة الانكشاف يجب أن تعرف على أنها القيمة المحاسبية للانكشاف⁴. وبدلاً لذلك فإنه يمكن للبنك أن يعتبر قيمة الانكشاف بالإجمالي أي شاملة للمخصصات المحددة والتعديلات على القيمة.

(29) وفيما يخص البنوك الإسلامية تشمل إنكشافات العملاء داخل الميزانية عمليات الاستثمار والتمويل النقدية التي يقدم فيها البنك أموالاً لتنفيذها، سواء مباشرة للعميل (مشمولة من أصول البنك أو من أموال أصحاب الحسابات المطلقة) أو في صورة أصول (كالمرابحة والإجارة التمويلية).

المشتقات المالية خارج نطاق السوق الرسمي في المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة (وأي

أدوات أخرى تتضمن مخاطر ائتمانية لطرف مقابل) (Banking book and trading book OTC derivatives (and any other instrument with counterparty credit risk))

³ هذا الأسلوب لا ينطبق على الانكشافات التي لها وزن مخاطر بنسبة 1250%. عندما تكون هذه هي الحالة فيجب إضافة هذا الانكشاف لأي انكشافات أخرى لنفس الطرف المقابل ويخضع مجموع هذه الانكشافات للحد الأقصى للانكشافات الكبيرة، إلا إذا كان هذا الانكشاف تحديداً مستثنى من حدود الانكشافات الكبيرة.
⁴ بالصافي بعد خصم المخصصات المحددة والتعديلات على القيمة.

(30) بالنسبة للأدوات التي تتطوي على المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (بخلاف عمليات تمويل الأوراق المالية)، يجب أن يكون الانكشاف هو انكشاف التعثر (Exposure at Default) المحتسب وفقاً للأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (standardised approach for counterparty credit risk (SA-CCR)).

عمليات تمويل الأوراق المالية (Securities financing transactions)

(31) بالنسبة لعمليات تمويل الأوراق المالية فإنه يتعين على البنوك استخدام الأسلوب الشامل⁵ مع نسب الاستقطاع الرقابية، مع الأخذ في الاعتبار أي تعديلات أخرى تصدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الشأن.

الالتزامات خارج الميزانية في المحفظة المصرفية (Banking book "traditional" off-balance sheet commitments)

(32) لأغراض احتساب الانكشافات الكبيرة فإنه سيتم تحويل البنود خارج الميزانية إلى انكشافات ائتمانية من خلال استخدام معاملات تحويل (credit conversion factors CCFs) والتي تم تحديدها في الأسلوب القياسي وفقاً لمعيار كفاية رأس المال، وبتحديد أدنى لهذه المعاملات بنسبة 10%.

(33) وفيما يخص البنوك الإسلامية تشمل تلك الالتزامات العمليات (غير النقدية) التي ترتب التزاماً عرضياً على البنك وتشمل خطابات الضمان والكفالات، والاعتمادات المستندية، والقبولات، وغير ذلك من أنواع هذه العمليات.

ج. تقنيات مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة (Eligible credit risk mitigation (CRM) techniques)

(34) إن تقنيات مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة لأغراض احتساب الانكشافات الكبيرة هي التي تلي المتطلبات الدنيا والمعايير المؤهلة للاعتراف بالحماية الائتمانية غير الممولة⁶ (Unfunded Credit Protection) والضمانات المالية المؤهلة كضمان مالي وفقاً للأسلوب القياسي لمعيار كفاية رأس المال.

(35) إن الأشكال الأخرى للضمانات المؤهلة فقط وفقاً لطريقة التصنيف الداخلي (Internal-ratings based IRB) كما هو مذكور في معيار كفاية رأس المال (الذمم المدينة، والعقارات السكنية والتجارية، وغيرها من الضمانات) غير مؤهلة لتخفيض قيم الانكشاف لأغراض الإطار الرقابي على الانكشافات الكبيرة.

⁵ ورقة لجنة بازل حول The Standardised Approach to Credit Risk المصدرة في يناير 2001 في الفصل الثاني يوضح بشكل مفصل المعنى المقصود بالأسلوب الشامل.

⁶ الحماية الائتمانية غير الممولة تشير إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الموضحة في معيار كفاية رأس المال.

(36) يجب على البنك الاستمرار باستخدام تقنيات مخفضات مخاطر الائتمان المؤهلة لدى احتساب قيم الانكشافات كلما قام باستخدام هذه التقنيات في احتساب متطلبات معيار كفاية رأس المال وبحيث تستوفي شروط الاعتراف في إطار الانكشافات الكبيرة.

معالجة عدم تطابق تواريخ الاستحقاق في مخفضات مخاطر الائتمان (Treatment of maturity mismatches in CRM)

(37) وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في معيار كفاية رأس المال، فإنه يتم الاعتراف بالتحوطات غير المتطابقة في تاريخ الاستحقاق في حال كان تاريخ الاستحقاق الأصلي للتحوط يساوي أو يزيد على سنة وتاريخ الاستحقاق المتبقي للتحوط لا يقل عن 3 أشهر.

(38) في حال كان هناك عدم تطابق في تاريخ الاستحقاق لمخفضات مخاطر الائتمان (الضمان، التقاص في البنود داخل الميزانية، الكفالات والمشتقات الائتمانية) المعترف بها ضمن معيار كفاية رأس المال، فإن التعديلات على الحماية الائتمانية لأغراض احتساب قيم الانكشافات الكبيرة يتم تحديده باستخدام نفس الأسلوب المستخدم لتحديد متطلبات معيار كفاية رأس المال.

التقاص في بنود داخل الميزانية (On-balance sheet netting)

(39) عندما يكون البنك مُلزم قانوناً بعمل ترتيبات التقاص المتعلقة بالقروض والودائع، فإنه يمكن احتساب قيم الانكشافات لأغراض الانكشافات الكبيرة وفقاً لطريقة الاحتساب المستخدمة لأغراض متطلبات كفاية رأس المال، أي على أساس صافي قيمة الانكشافات مع مراعاة الشروط الواردة في أسلوب التقاص في البنود داخل الميزانية وفقاً لمعيار كفاية رأس المال.

د. تقنيات مخفضات مخاطر الائتمان المعترف بها لتخفيض قيمة الانكشاف الأصلي (Recognition of CRM techniques in reduction of original exposure)

(40) على البنوك أن تقوم بتخفيض قيمة الانكشاف تجاه الطرف المقابل الأصلي بقيمة المخفضات الائتمانية المؤهلة المعترف بها وفق معيار كفاية رأس المال، وفيما يلي قيم مخفضات الائتمان المعترف بها:

- قيمة الجزء المضمون في حال الحماية الائتمانية غير الممولة (Unfunded Credit Protection).

- قيمة جزء المطالبة المضمونة بالقيمة السوقية للضمانات المالية المعترف بها عندما يستخدم البنك الأسلوب المبسط (Simple Approach) وفقاً لمعيار كفاية رأس المال.

- قيمة الضمان بعد تطبيق نسب الاستقطاع المطلوبة في حالة الضمانات المالية عندما يستخدم البنك الأسلوب الشامل. ويجب تطبيق ذات نسب الاستقطاع المستخدمة لتخفيض قيمة الضمانات وفقاً للأسلوب الشامل لأغراض احتساب معيار كفاية رأس المال، حيث يجب ألا يتم استخدام نسب الاستقطاع وفقاً لطريقة النماذج الداخلية.

هـ. الاعتراف بانكشافات مقدمي مخففات مخاطر الائتمان (Recognition of exposures to CRM providers)

41) في حال قيام البنك بتخفيض قيمة الانكشاف للطرف المقابل الأصلي بقيمة مخففات مخاطر ائتمان مؤهلة، فإنه يجب على البنك الاعتراف بالانكشاف تجاه مقدمي مخففات مخاطر الائتمان بنفس القيمة المخفضة من قيمة الانكشاف للطرف المقابل الأصلي (عدا الحالات المذكورة في الفقرة 55).

و. احتساب قيمة الانكشاف في مراكز محفظة المتاجرة (Calculation of exposure value for trading book positions)

42) يتعين على البنك إضافة أية انكشافات للطرف المقابل مدرجة في محفظة المتاجرة إلى باقي انكشافاته المدرجة في المحفظة المصرفية وذلك عند احتساب إجمالي انكشافات الطرف المقابل.

نطاق تطبيق حدود الانكشافات الكبيرة في محفظة المتاجرة (Scope of large exposure limits in the trading book)

43) يدخل ضمن نطاق تطبيق حدود الانكشافات الكبيرة بمحفظة المتاجرة المراكز في الأدوات المالية مثل السندات وحقوق الملكية، في حين تستثنى المراكز في السلع والعملات.

احتساب قيمة الانكشاف في مراكز محفظة المتاجرة (Calculation of exposure value for trading book positions)

44) تحتسب قيمة الانكشافات على أدوات الدين العادية وحقوق الملكية وفقاً للقيمة المحاسبية لها (أي القيمة العادلة للأداة).

45) يجب تحويل الأدوات المالية (مثل عقود المبادلات، المستقبلات، العقود الآجلة والمشتقات الائتمانية) لمراكز وفقاً للمتطلبات الرأسمالية الموضحة في معيار كفاية رأس المال. ويجب تحليل

هذه الأدوات إلى مكوناتها الفرعية، ويؤخذ في الاعتبار المكونات الفرعية التي تنتج عنها عمليات تُمثل انكشافات في نطاق تطبيق الانكشافات الكبيرة.

(46) في حال أن المشتقات الائتمانية التي تمثل حماية مباحة (Sold protection) فإن قيمة الانكشاف لحامل هذه الأداة هي المبلغ المستحق في حال تم تفعيل هذه الأداة مطروحاً منه القيمة المطلقة للحماية الائتمانية⁷. أمّا بخصوص الأوراق المترابطة بالائتمان فإنه يتعين على بائع الحماية أن يأخذ بالاعتبار مركز مصدر هذه الأوراق، والأصل المرجعي لهذه الأوراق.

(47) يختلف قياس قيم الانكشافات في الخيارات وفقاً لإطار تطبيق هذه التعليمات عن قياس قيم تلك الانكشافات وفقاً لمعيار كفاية رأس المال. إن قيمة الانكشاف في الخيارات يجب أن تكون على أساس التغيرات في أسعار الخيارات التي قد تنتج عن تعثر الأداة المرجعية (Underlying Instrument). إن قيمة الانكشاف لخيار حق الشراء (Call option) ستكون القيمة السوقية له، وقيمة الانكشاف لخيار حق البيع (Put Option) هو السعر المحدد للخيار (Strike price) مطروحاً منه قيمته السوقية.

وفي حالة بيع خيار حق الشراء أو شراء خيار حق البيع فإن تعثر الأداة المرجعية سيؤدي إلى تحقيق أرباح (انكشاف سلبي) بدلاً من الخسائر، مما يؤدي إلى انكشاف بالقيمة السوقية للخيار في الحالة الأولى، وبالنسبة للحالة الأخيرة فإن الانكشاف يساوي السعر المحدد للخيار (Strike price) مطروحاً منه القيمة السوقية له. وفي جميع الحالات فإن المراكز الناتجة عن ذلك يتم تجميعها مع الانكشافات الأخرى وبعد التجميع، يجب أن تكون قيمة صافي الانكشافات السلبية تساوي صفر.

(48) إن قيم انكشافات عمليات الاستثمارات التي تقوم بها البنوك (على سبيل المثال أي مراكز المؤشرات، الأسهم، التوريق، صناديق التحوط، أو صناديق الاستثمار) يجب أن يتم احتسابها بتطبيق ذات القواعد المستخدمة في الأدوات المشابهة في المحفظة المصرفية (البند رابعاً/د).

وبذلك فإن القيمة المستثمر بها في هيكل محدد يمكن تطبيقها على ذات الهيكل المحدد- تعرف بالطرف المقابل المستقل- تجاه الأطراف المقابلة المترابطة بالأصول المرجعية، أو العميل غير المعرف، وفقاً لما هو مذكور في الفقرات من 70 إلى 74.

⁷ في حال كانت القيمة السوقية للمشتقة الائتمانية موجبة من وجهة نظر بائع الحماية، فإنه في مثل هذه الحالة يجب إضافتها إلى تعرض بائع الحماية تجاه مشتري الحماية (المخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة، انظر الفقرة رقم 30 من هذا الإطار). مثل هذا الوضع قد يحدث في حال كانت القيمة السوقية لها قد تم الاتفاق عليها ولكن الأقساط الدورية المدفوعة لم تتجاوز القيمة السوقية المطلقة للحماية الائتمانية.

ز. **التقاص بين المراكز الفائضة (Long) والمكشوفة (Put) في محفظة المتاجرة (Offsetting long and short positions in the trading book)**

التقاص بين المراكز الفائضة والمكشوفة في نفس الإصدار (Offsetting between long and short positions in the same issue)

49) يمكن للبنوك إجراء تقاص بين المراكز الفائضة والمكشوفة لنفس الإصدار⁸. وبالتالي يتعين على البنوك أن تأخذ بالاعتبار صافي المركز في الإصدار المحدد وذلك لأغراض احتساب انكشافات البنك تجاه طرف مقابل محدد.

التقاص بين المراكز الفائضة والمكشوفة في إصدارات مختلفة (Offsetting between long and short positions in different issues)

50) يمكن إجراء تقاص لمراكز في إصدارات مختلفة لنفس الطرف المقابل فقط عندما يكون المركز المكشوف له أولوية أقل في السداد عن المركز الفائض، أو عندما تكون هذه المراكز لها ذات الأولوية في السداد.

51) وبالنسبة للمراكز التي تم التحوط لها من خلال مشتقات ائتمانية، فإنه يمكن الاعتراف بهذا التحوط شريطة أن يكون الأصل الذي تم التحوط له والمركز الذي تم التحوط له يفي بالشروط المنصوص عليها في الفقرة رقم (50) أعلاه (المركز المكشوف له أولوية أقل أو مساوية في السداد للمركز الفائض).

52) لأغراض تحديد الأولوية النسبية في السداد بين المراكز، فإنه يمكن وضع تصنيف للأوراق المالية وفقاً للأولوية في السداد (على سبيل المثال حقوق الملكية، قرض مساند، قرض عام).

53) بالنسبة للبنوك التي تواجه عبئاً كبيراً في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للأولوية في السداد، فإنه من الممكن ألا تقوم بالاعتراف بأي تقاص بين المراكز الفائضة والمكشوفة في الإصدارات المختلفة لدى احتساب قيمة الانكشافات لنفس الطرف المقابل.

54) بالإضافة إلى ذلك وفي حالة المراكز التي تم التحوط لها باستخدام المشتقات الائتمانية، فإن أي تخفيض على قيمة الانكشاف للطرف المقابل الأصلي ستؤدي إلى انكشاف جديد على مقدم الحماية الائتمانية، وذلك باتباع المبادئ المذكورة في الأسلوب الاستبدالي المذكور في الفقرة 41، باستثناء الحالة المذكورة في الفقرة 55.

⁸ يُعرّف الإصداران على أنهما نفس الإصدار في حال إذا كان المصدر، والكوبون، والعملية، وتاريخ الاستحقاق جميعها متماثلة

(55) عندما تكون الحماية الائتمانية على شكل عقود مبادلات الإخفاق الائتماني (Credit default swap (CDS) ويكون مقدم عقد مبادلات الإخفاق الائتماني أو الجهة المرجعية (Referenced entity) ليست مؤسسات مالية، فإن المبلغ الذي يتم تحديده لمقدم الحماية الائتمانية ليس المبلغ الذي يخفض به قيمة الانكشاف على الطرف المقابل الأصلي ولكن بدلاً من ذلك يتم احتساب قيمة الانكشاف وفقاً للأسلوب القياسي لقياس مخاطر الانكشافات الائتمانية للأطراف المقابلة.

التقاص في المراكز المكشوفة في محفظة المتاجرة مقابل المراكز الفائضة في المحفظة المصرفية. (Offsetting short positions in the trading book against long positions in the banking book)

(56) لا يسمح بالتقاص بين المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة.

صافي المراكز المكشوفة بعد التقاص (Net short positions after offsetting)

(57) عندما تكون نتيجة التقاص هي صافي مركز مكشوف مع طرف مقابل، فإن هذا المركز لا يعتبر ضمن الانكشافات الكبيرة (انظر الفقرة 43).

رابعاً: معالجة أنواع محددة من الانكشافات (Treatment of specific exposure types)

(58) يغطي هذا الجزء الانكشافات التي تحتاج إلى طريقة معالجة مختصة. وأي أنواع أخرى من الانكشافات غير المدرجة في هذا الجزء تكون خاضعة لحدود الانكشافات الكبيرة السالف بيانها.

أ. الانكشافات على الجهات السيادية (الحكومات) والكيانات المترابطة بها. (Sovereign exposures and entities connected with sovereigns)

(59) وفقاً لما سبق ذكره في الفقرة رقم (10) فإن انكشافات البنوك على الحكومات والبنوك المركزية مستثنى من حدود الانكشافات الكبيرة. وهذا الاستثناء يُطبّق أيضاً على مؤسسات القطاع العام وفقاً لمعيار كفاية رأس المال. كما يتم استثناء أي جزء من الانكشافات يكون مكفولاً أو مضموناً بأدوات مالية صادرة عن حكومات من نطاق تطبيق إطار الانكشافات الكبيرة في حال تم استيفاء معايير التأهيل لمخففات الائتمان وفقاً لمعيار كفاية رأس المال.

(60) عندما يكون هناك كيانان أو أكثر خارج نطاق استثناء الحكومات ولكن يُسيطر عليها أو لديها تبعية اقتصادية لكيان يقع ضمن نطاق استثناء الحكومات ولا يوجد ترابط بينهما، فإن هذه الكيانات لا تعتبر مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة بالتطبيق للبند ثانياً/هـ.

61) وفي المقابل، ووفقاً لما هو مذكور في الفقرة 12، فإنه يتعين على البنوك أن تقوم بالإبلاغ عن انكشافاتها تجاه الحكومات المستثناة من حدود الانكشافات الكبيرة التي تنطبق عليها معايير تعريف الانكشافات الكبيرة (انظر الفقرة 11).

62) إذا كان لدى البنك انكشاف على كيان مستثنى من حدود الانكشافات الكبيرة وقد تم التحوط له بمشتقة ائتمانية، فإنه يتعين عليه الاعتراف بالانكشاف الخاص بالطرف المقابل مقدم الحماية الائتمانية كما تم التوضيح في الفقرة 41 و 55، وبغض النظر عن استثناء الانكشاف الأصلي من حدود الانكشافات الكبيرة.

ب. الانكشافات ما بين البنوك (Interbank exposures)

63) إن انكشافات العمليات اليومية (Intraday interbank) ما بين البنوك لا تخضع لإطار الانكشافات الكبيرة ولا يتم الإبلاغ عنها في إطار تطبيق حدود الانكشافات الكبيرة مادامت تستحق خلال فترة تقل عن 6 شهور. وفي حال تجاوزت فترة 6 شهور فإنها تدخل ضمن نطاق تطبيق إطار الانكشافات الكبيرة.

64) في ظروف الضغط يمكن للسلطة الرقابية قبول تجاوز حد التعاملات فيما بين البنوك للحد الأقصى المقرر للتركز وذلك بهدف ضمان الاستقرار في سوق التعاملات فيما بين البنوك (Interbank market).

ج. السندات المغطاة⁹ (Covered bonds)

65) السندات المغطاة هي السندات الصادرة عن بنك أو مؤسسة رهن عقاري، وتخضع هذه السندات لإشراف سلطة رقابية. ويتعين استثمار متحصلات إصدار هذه السندات في الأصول التي تكون طوال أجل السندات قادرة على تغطية المطالبات المتعلقة بهذه السندات، والتي في حال تعثر المصدر تكون الأولوية في استخدام هذه الأصول لتسديد أصل الدين والفوائد المستحقة عليه.

66) إن السندات المغطاة التي تنطبق عليها الشروط الواردة في الفقرة 67 أدناه يمكن إعطائها قيمة انكشاف لا تقل عما نسبته 20% من القيمة الإسمية للسندات المغطاة التي يمتلكها البنك. في حين تعطى الأنواع الأخرى من السندات المغطاة قيمة انكشاف بنسبة 100% من القيمة الإسمية

⁹ السندات المغطاة (covered bonds) وهي سندات تكون مدعومة بالتدفقات النقدية لحقوق الملكية - التحصيلات - وتكون مضمونة بالأصول محل التمويل. ومنها على سبيل المثال عقود تأجير العقارات.

للسندات المغطاة التي يمتلكها البنك. إن الطرف المقابل الذي سيتم تحديد قيمة الانكشاف عليه هو البنك المصدر لهذه السندات.

(67) يتعين توافر الشروط التالية لتكون السندات المغطاة مؤهلة لقيمة انكشاف تقل عن نسبة 100%:

- أن ينطبق عليها التعريف العام الوارد في الفقرة رقم 65.
- أن تتمثل الأصول المرجعية (Underlying assets) فيما يلي:
 - المطالبات على/أو المكفولة من الحكومات أو البنوك المركزية أو مؤسسات القطاع العام أو بنوك التنمية.
 - المطالبات المضمونة برهن عقارات سكنية مؤهلة لوزن مخاطر بنسبة 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال وتمثل نسبة القرض إلى قيمة العقار 80%¹⁰ أو أقل.
 - المطالبات المضمونة بعقارات تجارية والتي لها وزن مخاطر نسبته 100% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال وتمثل نسبة القرض إلى قيمة العقار 60%¹¹ أو أقل.
- إن القيمة الإسمية لمجموعة الأصول التي تم تحديدها للسندات المغطاة من قبل المصدر يجب أن تزيد عن قيمة السندات بنسبة 10% كحد أدنى. وليس من الضروري أن تكون قيمة مجموعة الأصول لهذه الأغراض هي نفسها المطلوبة في الإطار الرقابي - إن وجد، ومع ذلك إذا كان الإطار الرقابي لا يتطلب نسبة الـ 10% المشار إليها أعلاه كحد أدنى، فإنه يتعين على البنك المصدر الإفصاح بشكل دوري بشأن استيفاء مجموعة الأصول المستخدمة لتغطية السندات بنسبة الـ 10% بحد أدنى. وبالإضافة إلى الأصول المرجعية المشار إليها في هذه الفقرة، فإن الضمانات الإضافية يمكن أن تشمل الأصول البديلة (النقد أو الأصول السائلة قصيرة الأجل أو الأصول المضمونة "Secured Assets" كبديل للأصول المرجعية لتعزيز التغطية الإضافية) والمراكز في مشتقات أنشئت لأغراض التحوط من المخاطر الناشئة من السندات المغطاة.

(68) لأغراض احتساب الحد الأقصى المطلوب لنسبة تمويل مقارنة بقيمة العقارات (Loan to value) للعقارات السكنية والتجارية المشار إليها في الفقرة 67 أعلاه، فإنه يجب استخدام المتطلبات التشغيلية المتعلقة بالقيمة السوقية للضمان وعدد مرات إعادة تقييمه وفقاً لمعيار كفاية رأس المال.

¹⁰ للجهة الرقابية أن تضع النسبة المناسبة لها وفق لظروف السوق لديها.

¹¹ للجهة الرقابية أن تضع النسبة المناسبة لها وفق لظروف السوق لديها.

هذا ويجب أن تنطبق الشروط المذكورة في الفقرة 67 عند بداية إصدار السندات المغطاة وحتى تاريخ استحقاقها.

د. أنشطة الاستثمار الجماعي ، أدوات التوريق، والهياكل الأخرى (Collective investment undertakings, securitisation vehicles and other structures)

(69) يجب أن يأخذ البنك في الاعتبار احتساب الانكشافات حتى لو كان هناك هيكل يقع بين البنك والانكشافات، وهذا يعني أنه حتى لو أن البنك يستثمر في هياكل استثمار من خلال كيان لديه انكشافات تجاه أصول (يشار إليها بالأصول المرجعية). ويجب على البنوك تحديد قيمة الانكشاف في هياكل محددة تجاه الأطراف المقابلة وفقاً للأسلوب الموضح أدناه. وتشمل هذه الهياكل صناديق الاستثمار، هياكل التوريق، وهياكل أخرى مستثمرة في أصول مرجعية.

تحديد الطرف المقابل (Determination of the relevant counterparties to be considered)

(70) من الممكن أن يقوم البنك بتحديد قيمة الانكشاف على الهيكل نفسه- وهذا ما يعرف بالطرف المقابل المستقل- إذا استطاع إثبات أن قيمة انكشافاته تجاه كل أصل مرجعي على حدة في الهيكل يقل عن 0.25% من قاعدة رأس مال البنك المؤهلة، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون هذه الانكشافات في الأصول المرجعية ناتجة عن الاستثمار في الهيكل نفسه واستخدام قيمة الانكشافات المحتسبة وفقاً لما تقضي به الفقرتين 75 و 76 (إن هذا الاختبار مستوفى في حال كانت استثمارات البنك في الهيكل المحدد أقل من 0.25% من قاعدة رأس مال البنك المؤهلة). وفي هذه الحالة لا يُطلب من البنك النظر في تفاصيل الهيكل (Look through) لتحديد الأصول المرجعية.

(71) على البنك أن ينظر في تفاصيل الهيكل لمعرفة الأصول المرجعية عندما تكون قيمة الانكشاف لكل منها تساوي أو تزيد على 0.25% من قاعدة رأس مال البنك المؤهلة. وفي هذه الحالة فإنه يجب معرفة الطرف المقابل المرتبط بكل أصل مرجعي وبالتالي يمكن إضافة هذا الانكشاف تجاه الطرف المقابل لأي انكشافات أخرى مباشرة أو غير مباشرة لنفس الطرف المقابل. هذا وبالنسبة لانكشافات البنك على الأصول المرجعية التي تقل عن 0.25% من قاعدة رأس مال البنك المؤهلة فإنه يمكن احتسابها كانكشاف على الهيكل نفسه.

(72) إذا لم يستطع البنك تحديد الأصول المرجعية لهيكل استثمار معين، فيتعين ما يلي:

- عندما يكون مجموع قيمة انكشاف البنك لا تتجاوز 0.25% من قاعدة رأس مال البنك المؤهلة، يتعين أن يقوم البنك بتحديد قيمة الانكشاف على الهيكل نفسه.

- خلافاً لذلك فإنه يجب تحديد مجموع قيمة الانكشاف لعميل غير معرّف، وعلى البنك أن يقوم بتجميع جميع انكشافاته غير المعرّفة كأنها طرف مقابل واحد (العميل غير المعرّف) الذي يتم تطبيق حد الانكشافات الكبيرة عليه.

(73) عندما يكون أسلوب المعالجة من خلال النظر المفصل (look-through approach LTA) غير مطلوب وفقاً لما ورد في الفقرة 70، يجب على البنك التأكيد على أنه لا يتجنب تطبيق الأسلوب المشار إليه من خلال الاستثمار في عدد من الاستثمارات الفردية غير المادية في أصول مرجعية متماثلة، وبالتالي تجنب تطبيق حد الانكشاف الكبير.

احتساب انكشافات الأصول المرجعية - قيمة انكشاف البنك على الأصول المرجعية. (Calculation of underlying exposures - bank's exposure amount to underlying assets)

(74) إذا كان البنك لا يقوم بتطبيق أسلوب المعالجة من خلال النظر المفصل (look-through approach LTA) فإن انكشاف البنك على هيكل استثماري معين يجب أن يكون بالقيمة الإسمية لاستثماره في الهيكل.

الهيكل الذي يتم تصنيف جميع المستثمرين فيه بالتساوي (مثل أنشطة الاستثمار الجماعي
Any structure where all investors rank *pari passu* ("Collective Investment Undertakings"
(eg CIU)

(75) عندما يكون أسلوب المعالجة من خلال النظر المفصل (LTA) مطلوباً وفقاً للقرارات أعلاه، فإنه يتم تحديد قيمة الانكشاف للطرف المقابل بحيث يساوي نسبة حصة البنك في الهيكل مضروبة في قيمة الأصل المرجعي في الهيكل. وعلى سبيل المثال فإنه عندما يكون البنك يملك حصة 1% في الهيكل المستثمر في عدد 20 أصل مرجعي قيمة كل واحد منه 5 يجب تحديد 0.05 انكشاف لكل طرف مقابل. هذا ويجب إضافة الانكشاف تجاه كل طرف مقابل لأي انكشافات أخرى مباشرة أو غير مباشرة لنفس الطرف المقابل.

الهيكل الذي يتضمن مستويات مختلفة من درجة الأولوية تجاه المستثمرين في الهيكل (مثل أدوات التوريق)
(Any structure with different seniority levels among investors (eg securitisation vehicles))

(76) عندما يكون أسلوب المعالجة من خلال النظر المفصل (look-through approach LTA) مطلوباً وفقاً للقرارات أعلاه فإن قيمة الانكشاف لطرف مقابل تُقاس لكل شريحة على حدة ضمن الهيكل

بافتراض التوزيع النسبي للخسائر بين المستثمرين في كل شريحة. ولغرض احتساب قيمة الانكشاف لأصل مرجعي، فإنه يتعين على البنك اتباع ما يلي:

- أولاً: الأخذ في الاعتبار القيمة الأقل بين قيمة الشريحة المستثمر بها من قبل البنك والقيمة الإسمية لكل أصل مرجعي ضمن محفظة الأصول المرجعية.
- ثانياً: احتساب نسبة الحصة النسبية لاستثمار البنك في الشريحة إلى القيمة المحددة في البند أولاً أعلاه.

تحديد المخاطر الإضافية (Identification of additional risks)

(77) يجب على البنك تحديد الأطراف الثالثة التي قد تمثل مخاطر إضافية في الهيكل المستثمر به من قبل البنك بخلاف المخاطر الناشئة من الأصل المرجعي. إن الأطراف الثالثة قد تمثل مخاطر لأكثر من هيكل يستثمر به البنك، وعلى سبيل المثال الأدوار التي قد تمثلها الأطراف الثالثة كالمنشئ، ومزود السيولة، ومقدم الغطاء الائتماني.

(78) يترتب على تحديد المخاطر الإضافية ما يلي:

- يتعين على البنوك القيام بربط استثماراتها في الهياكل بعامل مخاطر مشترك لغرض تشكيل مجموعة الأطراف المقابلة المترابطة. وفي هذه الحالات، فإن المدير لعدد من هذه الهياكل يتم اعتباره كطرف مقابل مستقل ويكون خاضعاً لحد الانكشاف الكبير. وبالتالي يتم احتساب مجموع استثمارات البنك في كل الهياكل المدارة من قبل هذا المدير، وتكون قيمة الانكشاف هي القيمة الإجمالية لمختلف الاستثمارات.

هذا وفي حالات أخرى فإن هوية مدير الهيكل قد لا تتضمن عامل مخاطر إضافية، على سبيل المثال، إذا كان الإطار القانوني الذي يحكم تنظيم صناديق معينة يتطلب الفصل بين الكيان الذي يدير الصندوق والكيان الذي يحتفظ بأصول الصندوق.

وفي حالة المنتجات المالية المهيكلة فإن مزود السيولة أو الراعي للبرامج قصيرة الأجل (كالأصول المضمونة بأوراق تجارية "Asset Backed Commercial Papers"، والأدوات الاستثمارية المهيكلة "Structured Investment Vehicles") قد يعتبر كمصدر لمخاطر إضافية، وتكون في هذه الحالة قيمة الانكشاف هي القيمة المستثمر بها. كذلك وفي حالة الاتفاقيات المركبة (Synthetic Deals) فإن مقدمي الغطاء الائتماني (بائعي الحماية الائتمانية عن طريق شهادات الإيداع أو الكفالات) من الممكن أن يمثلوا مصدراً إضافياً للمخاطر، وعاملاً مشتركاً مع

هياكل مختلفة مترابطة، وفي هذه الحالة، فإن قيمة الانكشاف تعادل قيمة المحفظة المرجعية بعد ترجيحها بالنسبة المئوية للاستثمار.

- من الممكن أن يترتب على ذلك قيام البنوك بإضافة استثماراتها في مجموعة من الهياكل المترابطة مع طرف ثالث- يشكل عامل مخاطر مشتركة- لانكشافات أخرى لديها (مثل التسهيلات الائتمانية) تجاه الطرف الثالث. وفي هذه الحالات فإنه يتعين على البنوك دراسة كل حالة على حدة أخذاً بالاعتبار السمات المحددة للهيكل ودور الطرف الثالث وذلك لإضافة هذا الاستثمار لأي انكشافات أخرى تجاه ذات الطرف الثالث. وقد ينتج من الدراسة أن إضافة الانكشافات معاً قد لا تكون ضرورية. وعلى سبيل المثال، وفي حال تعثر مزود الحماية الائتمانية (الطرف الثالث) فإن مصدر الخطر الإضافي للبنك الذي يستثمر في هيكل معين هو تعثر مزود الحماية الائتمانية، وبالتالي يختلف تقييم مخاطر الاستثمار في الهياكل. كذلك على البنك أن يضيف قيمة استثماره في الهيكل إلى قيمة الانكشافات المباشرة لمزود الحماية الائتمانية لأن كل من هذه الانكشافات قد تتبلور كخسائر في حال تعثر مزود الحماية الائتمانية.

(79) من الممكن أن يأخذ البنك في الاعتبار وجود أكثر من طرف ثالث يزيد من المخاطر الإضافية المحتملة، وفي هذه الحالة على البنك تحديد الانكشاف الناتج من الاستثمار في هياكل ذات علاقة بكل طرف ثالث على حدة.

(80) إن المتطلب الوارد في الفقرة 74 لتحديد المخاطر في الهيكل بدلاً من المخاطر الناتجة عن الانكشافات المرجعية، يعتبر مستقلاً عن تقييم مدى وجود المخاطر الإضافية.

خامساً: قواعد الانكشافات الكبيرة تجاه البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (Large (D-SIB) exposures rules for Domestic systemically important banks)

(81) إن الحد الأقصى المسموح به لانكشاف الـ (D-) Domestic systemically important bank (D-SIB) تجاه (SIB) (Domestic systemically important bank (D-SIB)) آخر قد تم تحديدها بنسبة 15% من الشريحة الأولى لقاعدة رأس المال المؤهل. وعندما يتم تحديد البنك من ضمن بنوك (Domestic (D-SIB) systemically important bank) فإنه يجب أن يطبق نسبة الـ (15%) على انكشافاته تجاه الـ (Domestic systemically important banks (D-SIB's)) الأخرى خلال 12 شهر من تاريخ التحديد والإبلاغ.

سادساً: تاريخ التطبيق والفترة الانتقالية (Implementation date and transitional arrangements)

82) يجب تطبيق جميع الجوانب المتعلقة بالإطار الرقابي على الانكشافات الكبيرة بشكل كامل ابتداء من 2019/1/1، وعلى البنوك مواءمة أوضاعها بحيث تلتزم بالحد الأقصى للانكشافات الكبيرة بذلك التاريخ.